سياق المدن الميتروبوليتانية ومقتضيات عمران الغد

د. عمر القوتلي[1]

الملخص

يمثل مفهوم "الميتروبول والميتروبوليتانية" مطلباً مكانياً للمدن لأنّه يعكس تطورها وينظم ديناميكيتها ويدخلها في سياق العولمة. ويشكل المفهوم المكاني الثلاثي (المدينة–التكتل العمراني–الميتروبول، City-Agglomeration-Metropole)، الذي طبق بشكل خاص على العواصم العالمية ورقة منهجية ومرجعية تعكس حجم التبادلات والارتباطات بين المركز والأطراف، وتتطلب اشتراطات مكانية متطورة. كما يمكن الإفادة منها في التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية. إذ تظهر إشكالية مدينة دمشق ضمن هذا السياق في صعوبة فهم علاقاتها المكانية وعدم تبني القراءة العمرانية المناسبة لأراضيها، ومن ثمّ تحديات دخولها في التنافسية والتمويل، في مرحلة إعادة الاعمار والمراحل التنموية اللاحقة. هدف البحث إلى تحليل ظاهرة الميتروبول وتقييمها، وإظهار المسارات المنهجية التي تؤثر على التطور العمراني ضمن سياق ال Metropolisation، للتوصل إلى تحديد الاعتبارات التخطيطية، والاشتراطات المكانية للمدن الميتروبوليتانية، واستشراف السياق العمراني الجديد لدمشق الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الميتروبوليتانية، دمشق ميتروبول، تحضر الأطراف، التكتل العمراني، المجال العمراني، العولمة.

[1] مدرس في الجامعة العربية الدولية، كلية الهندسة المعمارية.

Pathways of Metropolitan cities and Urban requirements of tomorrow

Dr. Omar Al Kouwatli[(1)]

Abstract

The metropoles and metropolitan concept represent a spatial demand for cities, as it reflects their development, regulates their dynamics and introduces them in the context of globalization. The spatial tripartite applied especially to the world capitals (City, Agglomeration-Metropole), is a methodological and reference paper that can be used for economic, social, environmental and administrative development.

In this context, the problem of Damascus City appears in the difficulty of understanding its spatial relations and the lack of the adoption of appropriate urban conceptions, and thus the challenge of entering the competitiveness and funding in the reconstruction and subsequent stages of development.

The research aims to analyze and evaluate the Metropole phenomena and to show the methodological pathways that influence the urban development within the context of Metropole, to determine the planning considerations and the spatial requirements of the metropolitan cities and to explore the new urban context of Greater Damascus.

Key words: Metropolitan, Damascus Metropole, Peri-urbanization, Agglomeration, Aire Urbaine, Globalization

[(1)] Lecturer at AIU, Arab International University, faculty of Architecture.

المقدمة:

تطرقت إشكالية تطور المدن من زمن بعيد إلى ظاهرة تمدد المدن وديناميكية تطور أطرافها. ويستند هذا التحليل إلى مقاربات مكانية بالدرجة الأولى، وإلى المقاربة الاقتصادية كمحرك وعامل مؤثر للتحولات العمرانية. ومع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، أخذت المقاربة الاقتصادية ببعدها المكاني الجانب الأهم من الدراسات وباتت تعدّ من محركات المدن التي لم يعد ينظر إليها في حدودها الإدارية، بل بعلاقاتها الاقتصادية الإقليمية والوطنية وحتى الدولية.

فالميتروبوليتانية لا تترجم كظاهرة مكانية فحسب – Spatial، وإنّما هي عملية ذات تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية تختبرها المدن، ولاسيّما تلك التي تدخل في سياق العولمة. وهذا لا يعني أنّ المدن لا تترجم مكانياً، وإنّما لا تقتصر على النتيجة الفيزيائية فحسب، بل تشمل ظواهر صنع المكان والنظم العمرانية التي تدخل في منظومة العولمة، وهذا الانتقال إنّما يسجل درجات متفاوتة من التأقلم حسب الظروف الخاصة بالمدن. وضمن هذا السياق، إذا كانت مدينة دمشق تعدّ المركز السياسي والتجاري والثقافي الأول في سورية، ألا يجدر لها مكانياً وعلاقاتياً أن تعرف كمدينة "متروبول"، أو دمشق الكبرى؟

إشكالية البحث:

تتوضّح إشكالية البحث في جوانب تكوين مدن الميتروبول خلافاً لما كان هو معتمد سابقاً، أي معايير عدد السكان والتركز السكاني فقط، وبيان مدى خصوصياتها المكانية في ظل تأثيرات شبكات العولمة في ديناميكيتها. كما ناقش البحث إمكانية انتقال دمشق كمدينة، إلى مفهوم مدينة الميتروبول أو "دمشق الكبرى"، وذلك ضمن المنظومة المكانية والعمرانية لها.

هدف البحث:

ظهر هدف البحث في تحليل ظاهرة الميتروبول وتقييمها، وفي مناقشة الفروقات بينها وبين ظاهرة تحضر الأطراف. كما هدف البحث على إظهار المسارات المنهجية التي تؤثر في التطور العمراني ضمن سياق ظاهرة ال Métropolisation. وأخيراً استخلاص الاعتبارات التخطيطية الممكنة واستشراف السياق العمراني الجديد لدمشق الكبرى.

1. مفهوم المتروبوليتانية والتحول العام للعمران:

هناك صعوبة في ترجمة مصطلح "الميتروبول"، ولعل الأقرب إلى ذلك هو درجة الاستقطابية أو النفوذية [7]، مع تحفظات كلّها هذا المصطلح من حيث المضمون وحجم الاستقطاب. من هذا المنطلق، يقوم البحث على فكرة توضيح مفهوم "الميتروبول" لأنّه بات موضوعاً مهماً، له دراسات كثيرة معقدة لمدن عالمية كبيرة ومتنوعة. ولفهم سياق هذا المصطلح، يعبّر أكاديميون عنه تحت مضمون ""Métropolisation، ويتناول التغييرات المعقدة التي تطرأ على المدن، كما يحلّل العلاقات على ما يطلق عليه بـ "تحضر أطراف المدن – Périurbanisation"، للتوصل إلى بعض التعاريف الجديدة في هذا المجال، التي لها الانعكاس الأكبر على الهيكلية العمرانية المستقبلية للمدن. ويستند هذا البحث إلى مجموعة من الدراسات الحديثة المنشورة في هذا المجال ولاسيما دراسات المرصد العمراني في فرنسا CERTU[2]، ومجموعة من الباحثين المهتمين [9]، التي تنوه بمجملها عن المفارقة بين الظاهرتين

[2] CERTU, Centre d'Etudes sur les réseaux, le transport, l'urbanisme et les constructions publiques. مركز الدراسات لشبكات النقل وتخطيط المدن والمنشآت العامة.

Métropolisation و Périurbanisation، إذ تعـــدّ ظاهرة Périurbanisation أو تحضر الأطراف، ظاهرة قديمة تتوافق مع مراحل متتابعة من الانتشار والتطور العمراني للمدن، في حين تظهر Métropolisation كظاهرة خاصة وحديثة نسبياً تستند إلى التواصل والعولمة، وترجع للربع الأخير من القرن الماضي. وهذا لا يعني عدم وجود هذا المصطلح تاريخياً، إذ تطور في القرن الماضي وأطلق على تسميات مدينية اختلفت مبرراتها حسب اختلاف الإشكاليات المكانية للدول. ففي أمريكا أطلق المصطلح على المدن وفق إحصائيات التجمعات السكانية وحجم السكان، وفي إنكلترا استخدم للدلالة على مدينة لندن، وفي فرنسا قامت المدن الميترولوليتانية للموازنة المكانية مع إقليم العاصمة باريس. ولكن الظهور الجديد لمفهوم Métropolisation جاء ليدل على عملية انتقال المدينة إلى مفهوم المدينة ذات النفوذ أو المدينة الكبرى، ويعرفه المخططون الغربيون بأنّه التطور المكاني للدول المتقدمة اقتصادياً ضمن إطار العولمة [5]. كما يعدّونه شكلاً معاصراً من عملية التمدن أو التحضر التي تسير عليها دول العالم ولاسيّما الغربية منها. وعلى ذلك فإنّ الميتروبوليتانة ليست بظاهرة بسيطة لتوسع المدن، فهي تعمل على إدخال مدن وقرى تقع على مسافات أبعد في منظومة عمل المدن الكبرى، ومن ثمّ تخلق نسجاً وسياقات مدينية وريفية جديدة. وتقع هذه العملية في مجال التحولات العميقة التي تعتمد على الاقتصاد العالمي وديناميكية التحولات الاجتماعية. هذه التغييرات مجتمعة تخلق نموذجاً مكانياً ديناميكياً وجديداً من الاستعمالات والانتماء للأراضي، وتشكيل فضاءات مدينية ذات كثافات عالية، ولكنها أيضاً، متباعدة وغير متصلة بالضرورة ومتفاوتة التجانس ومتعددة الأقطاب.

الميتروبول "المدينة الكبرى" ترجمة للعولمة الاقتصادية:

منذ التسعينيات وظاهرة Métropolisation تحدد التحولات العمرانية التي تواكب التطورات العالمية ولاسيّما تطور الاقتصاد، إلى الاتصالات وتعقد العلاقات التقنية، وأشكال أخرى من التقدم التكنولوجي. وهذا أدى إلى خروج بعض المدن من الحقبة الصناعية إلى الحقبة ما بعد الصناعية، تتواكب فيها الديناميكيات الاقتصادية مع مفهوم الميتروبوليتانية، وتتداخل في تكوين الأراضي، وتترجم عن طريق الدخول في شبكة الاقتصاد العالمي. وبهذا يمكن رؤية عملية الميتروبولية من منظار جديد للتحولات العمرانية ضمن إطار العولمة، حيث تتمحور المكونات حول إمكانيات الأراضي في ربط العلاقات والارتباط بالشبكات المختلفة مادية كانت أم اقتصادية، أم ثقافية، أم علمية. وتحت هذا العنوان تتشكل الأراضي وفق نموذج التحول ضمن منظومة مدن الميتروبول. هذا النموذج من التحولات يجبر ترك الطريقة الكلاسيكية في توصيف المدن بأنّها أنظمة مركزية ومتسلسلة في التركيبة المكانية، إذ إنّ النموذج التقليدي المتمثل بمركز مزود بمكونات الحياة العمرانية من تجارية وإدارية وسياسية وكثافات سكانية وضواحي محيطة تحتوي على الأنشطة المحركة الاقتصادية من صناعة ومراكز تجارية، إضافة للتجمعات السكنية، لم يعد فاعلاً. لذلك يجب على إجراءات تنظيم الأراضي أن تراجع اليوم بعيداً عن النماذج التقليدية، وإنما كأنظمة شبكية متعددة المراكز، مدينية كانت أم ريفية. إذ تؤدي العلاقات بين التجمعات العمرانية أو المكانية المختلفة دوراً هيكلياً في تشكيل الأراضي الجديدة. وإذا كانت هذه الإجراءات لا تنفصل عن ضرورة إدخال الجانب الاقتصادي التي تربط الأراضي بمنظورها المكاني عن طريق التبادلات والشبكات الخارجية والعالمية، فيجب ألا تغفل التطورات الاجتماعية والتعايشية الثقافية التي تسهم في تبني

منظومة المدن الكبرى أو مدن الميتروبول، وتعمل على ترسيخها.

2. قياس العملية الميتروبوليتانية

ارتبط تطور المدن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالزيادة السكانية وكان لها الدور الأكبر في تغيير جغرافيات المدن وتكويناتها. فأخذت تتطوّر على أراض أوسع من حدودها، وبزيادات ملحوظة في الأطراف التي أصبحت تضم القرى والبلدات إليها وأدخلتها في نظامها. وتأثر التكوين العمراني مواكباً التنظيم المكاني والتوزيع الجديد للوظائف ونقلها إلى خارج المراكز التاريخية. هذه التغييرات التي تسمى بالانتشار العمراني أو عمران أطراف المدينة أدت إلى ظهور الضواحي، وعرفت بمصطلح ظهر في أوروبا الغربية عام 1970 "Rurbanisation" وهو دمج للكلمتين: العمران والمحيط الريفي "rural-urbain" الذي يعتمد على هجرة أهل المدن إلى الأطراف والضواحي، وتعرف "بالفراغات المحيطة حول المدينة" [3]. وانتشرت هذه الظاهرة عالمياً وتطورت ضمن السياسات التخطيطية والإجرائية [2] لمفهوم Périurbanisation، واعتمدت على تأمين الحاجة السكنية بالدرجة الأولى. ففي إقليم باريس Ile-de-France [12]، يمكن أن تغطي هذه الظاهرة تصف قطر يصل إلى أكثر من 100 كيلومتر انطلاقاً من مركز مدينة باريس. أي إنّ المدينة ما زالت تنمو نمواً كبيراً، وتقوم على دمج معظم المناطق الحضرية واستيعابها ولا سيّما عندما توفّر فرص العمل فيها. ومن ثمّ تتشكّل ضواح جديدة أبعد من غيرها التي تؤدي بدورها إلى إثبات أنّ مفهوم التكتل العمراني Agglomération، الذي عبر عقوداً عن التجميع في الحيز الحضري الواحد للناس والأنشطة، لم يعد كافياً حالياً لوصف الشكل المكاني للمدينة الكبرى. وقد خضع مفهوم التكتل نتيجة للديناميكيات المستمرة إلى توزيع وانتشار جديد يؤدي إلى القول بأن المناطق الحضرية تمتد وتسود. وقد حدّد المكتب الوطني للإحصاء في فرنسا INSEE[3] نظامين لقياس التطور العمراني الجديد نحو الريف وتحليله. فمنذ إحصاءات 1954، قام ببناء مفهوم التجمع العمراني الكبير Agglomération أو التكتل العمراني الذي يعتمد على مؤشر مزدوج: الاستمرارية في البناء، وعدد محدد من السكان. فالتكتل العمراني من الممكن أن يكون مكوناً من بلدة ما أو مجموعة من البلدات على ألا يتجاوز الفراغ بين الاتصالات المبنية 200م، ولا يقل حجم السكان عن 2.000 شخص. تحدد هذه الاتصالات العمرانية، الفراغ العمراني الواحد مع المدينة الرئيسة، وكل ما هو خارج هذا الفراغ يكون ريفياً. ومع مرور الوقت، أصبح هذا التحديد المكاني غير كاف لتوصيف التحولات العمرانية وتحليلها وديناميكيتها، لأنّ الاتصال المكاني لا يسمح بفهم التغييرات والتفاعلات التي تحصل بين المدن وامتداداتها. لذلك اعتمد على مفهوم آخر للقياس بدءاً من 1990 وهو المجال العمراني Aire Urbaine. ويبحث هذا القياس الجديد في فهم تحولات المدن ورصدها ليس من منطلق ستاتيكي أي جامد ومبني فقط، وإنّما من منطلق متحرك ومتجدد وحي. يرتكز على فهم تأثير المدنية الرئيسة في ضواحيها وامتداداتها عبر الرحلات اليومية إلى الأقطاب العمرانية التي تقع خارجها، وتشكل وحدات عمرانية مختلفة الحجم تحتوي على فرص العمل، وتؤثر في التبدلات والاتصالات في محيط المدينة. ولكن يبقى السؤال المهم هنا، ماذا يمكن أن يحصل في محيط هذه المدن؟

[3] Insee, Institut National de la Statistiques et des Etudes Economiques, France.

المكتب الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا

3. خصائص المجال العمراني

يعدّ المحيط العمراني في المدن الغربية محيطاً ناشطاً لأنّه يشهد تزايداً في استقطاب فرص العمل والسكان. وإذا كان تزايد السكان في المحيط هو ظاهرة كلاسيكية ومعبرة عن توسع المدن التاريخي، فإن ازدياد فرص العمل يعدّ ظاهرة جديدة. ففي فرنسا استقطبت المجالات العمرانية للمدن الرئيسة خلال السنوات 1982–2007 فرص عمل بنسبة 19% من مجموع الزيادات من فرص العمل لفرنسا كلّها [6]. ويتصف هذا المجال بديناميكيته ويعتمد على التدفقات وحركة الرحل اليومية للعاملين ضمنه وأماكن إقامتهم، إن كانت من البلدات المجاورة، أو في المدن الأساسية، أو هم من القاطنين أنفسهم. كذلك توزعهم والمسافات التي يقطعونها يومياً وما لها من تأثير في النوعية البيئية في هذا المجال. وإن زيادة تطور المجال العمراني يمكن أن يؤدي إلى التعددية القطبية أو Multi polarisation التي من شأنها التخفيف عن المدن الأم. وهنا يصبح الاستقطاب والجذب في قيمه العظمى مع ضرورة الحفاظ على عتبة معينة في تنميته، الأمر الذي يحتّم ارتباط العملية التخطيطية بالمستويات الأعلى ولاسّيما الإقليمية منها لتحقيق التوازن المنشود في التنمية.

وبالنتيجة، يشكل المحيط العمراني النشط مع البنية الرئيسة للمدينة المجال العمراني ذا التأثير الديناميكي، ويمثل مكاناً معقداً بامتياز، لا يمكن النظر إليه فقط وكأنه التطور الطبيعي لتمدد المدن وتوسعها. فهذا المجال المكاني يكتسب مع الوقت استقلالية وخصوصية محلية، ويتطلب مراجعة العديد من الوسائل المتبعة بالتخطيط ولاسيما تلك المتعلقة بمبادئ التخطيط العمراني وأسسه وضروريات تطبيقها. ولأجل إدراك ديناميكية ظاهرة الميتروبوليتانية وفاعليتها، لابدّ من التوجه نحو دراسات أخرى التي حددت عوامل الاتصالات والتنقل والتعليم وحركة الأسواق كعوامل محركة أساسية إضافية للمدينة [12]، وذلك للابتعاد عن التركيز فقط على المقاربة المكانية التي ما زالت تستخدم في معظم الدراسات الحالية [4]. وقد تضافرت جهود كثير من الجهات المعنية في العالم مع الجامعات لتطوير المؤشرات التي تمكن من توضيح مفاهيم التدفق والروابط لحركة السكان وتبادل البضائع والمعلومات فضلاً عن العلاقات السياحية والثقافية والعلمية بين المناطق، التي من الممكن أن تبدأ ضمن المجال العمراني لتنقل إلى المجلات العمرانية الأخرى الواقعة في الأراضي المجاورة، وصولاً إلى التبادلات مع العالم.

فالميتروبول ببنيته الأساسية ومحيطه النشط لا يقتصر على المدينة والضواحي فقط، وإنّما على الوظائف الاقتصادية والعلمية والثقافية والطلب والترفيه والتبادلات والتأثيرات المشتركة في بناء المنظومة الكاملة، إذ يبقى المكان أحد جوانبه فقط.

4. معايير العلاقات والتشابكات المكانية

إذا كانت الميتروبوليتانية هي عملية تحول ينتج عنها إيجاد أقطاب نمو وشبكات جديدة، فإنّها لا تعطي لكل مكان عمراني التكوين ولا الخصائص نفسها، وإن تفاعلت مع المجالات القطاعية فيه كلّها. فبالنسبة إلى الاقتصادي سيعتمد على تكثيف التقاطعات والتبادلات استناداً إلى درجة العولمة الاقتصادية المكانية. والاجتماعي سيهتم بالآليات المجتمعية وديناميكية التشاركية وسيخلق الشبكات اللازمة لتنظيم اجتماعي متطور. في حين سيتناول المخطط المنظار من جانب مكاني والتحركات الاجتماعية الاقتصادية بالاعتماد على المورفولوجية والأنسجة العمرانية وعلاقات الاستقلالية المكانية. وفي عام 2011 وضعت Puca معايير عامة عن الميتروبوليتانية [9]، يمكن الاعتماد عليها كمرتكزات في تشكيل مدن الميتروبول، وهي:

1) تجمع الفعاليات القطاعية بطرائق منسقة وفاعلة.
2) التميز بعلاقات وطيدة ومكثفة بالمعلومات والمعرفة والخبرة لرأس المال البشري.
3) الدخول في الشبكة الاجتماعية للمعرفة والإبداع عوضاً عن المؤشر المكاني المتعلق بالقرب والبعد بين التجمعات.
4) التداخلات المرتبطة بالجانب الاقتصادي الذي يكتسب غنى من الإمكانيات المحلية والعالمية.

واستناداً إلى هذه المرتكزات ظهر اتجاه آخر في تحديد المدن الميتروبوليتانية، فقد وجد الباحثون أنّ التطور الكبير في التبادلات يظهر أنّ معيار الحجم لم يعد كافياً في توليد الفعالية المتروبولية. إذ استطاعت العديد من المدن متوسطة الحجم أن تحتل المكانة الميتروبوليتانية نتيجة للتبادلات المعقدة الداخلية والخارجية التي تقع تحت تأثيرها.

5. العملية الميتروبولية والتطورات المكانية

لتحديد العمليات الميتروبوليتانية لابدّ إذاً من العمل على مقاييس متعددة. وقد أكد البحث أنّه لا يوجد هناك مقياس واحد لقياس الميتروبول ودرجة الميتروبوليتانية. إذ تعبر درجة التشابكية عن المعيار الرئيس للقياس. في حين العامل الاقتصادي يعزز التشابكية ويقوي دور الأقطاب التي تعمل عملاً عقدياً وداعماً للتدفقات العالمية، وعلى الإدارات المحلية الاستجابة في تدعيم الفعاليات الاستراتيجية وتوظيفها في التشابكات المختلطة. وهذه الفعاليات هي التطوير الاقتصادي والتعليم العالي، وإمكانية الوصول، والجاذبية أو قوة الجذب والإشعاع على المدى العالمي. ولكن أيضا الهيكلية التضامنية والمستدامة للأراضي والتخطيط والتجانس الاجتماعي. ولتحقيق هذا الإدماج، على التجمعات العمرانية أن تحقق حجماً معيناً من التنمية لضمان تدعيم إمكانياتها من حجم سكاني واقتصاد صناعي ومعرفي. وهذا يتضمن فرص العمل ذات النوعية، والخدمات المتطورة، وتعزيز مفهوم البحث العلمي، وكذلك قراءة عالمية من خلال الأحداث الثقافية والتراث والآثار. وهكذا بفضل هذه الإمكانات وحسن إدارتها واستخدامها يمكن تفسير بلوغ بعض المدن المتوسطة المرحلة الميتروبوليتانية، وهذا يعود إلى التوزيع الإقليمي الأمثل للفعاليات المتجانسة نسبياً والاتصالات الناجحة [10]. وللتعمق أكثر في هذه الطروحات، فقد اتجهت بعض المدن إلى تبني مجموعة من المؤشرات التي تميزها كمدن ميتروبوليتانية، كما فعلت المدن في المنطقة الإقليمية أوفرن–رون ألب Auvergne Rhône-Alpes في فرنسا [1]، إذ تضمنت 3 مدن ميتروبول (ليون Lyon العاصمة الثانية وغرونوبل Grenoble للاقتصاد المعرفي والابتكار وكليرمون فيران Clermont-Ferrand قطب اقتصاد الصناعي) تمايزت في الحجم والوظيفة المكانية، وذلك في إقليم واحد متشابك ومعقد بالعلاقات التبادلية. ويبيّن الجدول رقم 1 مجموعة المؤشرات المحددة لها. وتختلف هذه المؤشرات وتتباين حسب المتطلبات المكانية، لذلك تتميز بالمرونة والتغيير حسب العوامل التي تدخل في تحديديها، ومن ثمّ تتبع ديناميكيات المدن والمحيط والمناطق الإقليمية معاً. ولكن هل تسهم العملية الميتروبوليتانية في بناء تسلسل علاقاتي جديد للمدن؟ إذ يبقى التحدي في إيجاد العلاقات بين الأراضي ليس في التنافسية بينها، إنّما في التكاملية. فالأقطاب لا تقوم بدور المنافس مع المدنية الرئيسة، وإنّما تبدأ بعلاقات تبادلية مع المدن التي تحيط بها متوسطة كانت أم صغيرة، مّما يسهم في رفع واقعها؟

الجدول (1): مؤشرات مدن المترويول في منطقة أوفرن رون ألب الاقليميةAuvergne Rhône-Alpes

المؤشر	السمة والقياس
محاور التواصل الرئيسة	شبكات تواصل تنموية ذات هيكلية نجمية: يقاس المؤشر بعدد الخطوط الحديدية وتنوع المستويات الطرقية؟
الهيكلية الإدارية	تعاون إداري تضامني للأراضي: ويقاس بسويات اتخاذ القرار والتشاركية بحسب مستويات الهيكليات الادارية
حجم السكان	7.7 مليون شخص في المنطقة الإقليمية: ويقاس بأعداد التوزع المكان والكثافات السكانية
الديناميكية الديموغرافية	معدل النمو الطبيعي المتزايد وهجرات مكانية معتدلة: ويقاس بمعدل الجذب للمناطق الريفية ومناطق المجال العمراني، ومعدلات الرحلات اليومية
أقطاب المجال العمراني	85% من عدد السكان يقعون ضمن نفوذ المدن الميتروبوليتانية: ويقاس بحجم الأقطاب والوزن من حيث فرص العمل
الزيادة في فرص العمل	تطور في فرص العمل متمايز: ويقاس بعدد فرص العمل سنوياً وتطور نوعيتها
حجم الاقتصاد الزراعي	إنتاج زراعي متنوع: ويقاس بحجم الاستثمارات الزراعية صغيرة الحجم وبتوعية المنتج الزراعي
الفعاليات المميزة	وظائف إقليمية تخصصية: ويقاس بعدد فرص العمل التخصصي المجمع وحجم الجذب والاستقطاب

المصدر: إعداد الباحث، استناداً للمرجع[1]

6. اشتراطات التشكيل المكاني

إن تطوير فعاليات المدن الكبرى ولاسيما الميتروبوليتانية، يتطلب إعادة تنظيم الفراغات العمرانية ولاسيّما المحيطية منها، وهذا ما يقصد به بتنظيم الفراغ المحيط والنظر بجميع الإمكانيات المتاحة. هذه الفراغات المكانية التي تسهم في بناء القيم الصحيحة لتجمعاتها العمرانية. وهذا لا يعني بناءها وإنّما على العكس، حمايتها وضبط العمران فيها كما تفعل بعض الإدارات باستملاك أراض وغابات خاصة لحمايتها، أو لتحسين الأراضي الزراعية فيها، أو إتباع نهج المحميات الطبيعية والبيئية وإدارتها.

إن هذا الارتباط بين الفراغات والأراضي يتطور تطوّراً كبيراً، وهذا يعني أنّ مفهوم المركزية كلّه قد تغير. فالمركز التقليدي بوزنه وقيمه قد يتخصص بالفعالية التجارية الرئيسة، في حين تتشكل مركزيات جديدة في المحيط تتسم بفعاليات مختلطة. الأمر الذي يطرح اتجاهين أساسيين، الأول: النظر إلى المنطقة الريفية المحيطة كمصدر للتأقلم البيئي الذي يشكل درع الحماية للتقليل من المخاطر، وتعزيز الاستدامة. والثاني: يتجه للدراسات العمرانية التشكيلية لضمان التوصل إلى إعادة تنظيم الفراغ العمراني ضمن المكون الاجتماعي والاقتصادي والبيئي حسب الاحتياجات الجديدة والمنطق الجديد. وهذا يقتضي تطوير الأبحاث في مسار الإجابات على الإشكاليات المكانية الآتية للانتقال إلى مفهوم الميتروبوليتانية للمدن[4]:

الأولى: مفهوم القيمية Value، وتبحث في الخصائص المميزة التي يمكن أن تأخذ الصفة المكانية المميزة. ويظهر مفهوم التراث والنظم الطبيعية من المكونات الرئيسة التي تدخل في تكوين أصالة اليمترويول وهويته وتدخل في سيناريوهات التنمية المحتملة.

الثانية: هوية المحيط Identity، بالاعتماد على مقاربة المنظر الطبيعي وبيئته. وعلى اعتبار أنّ المكون المحيطي هو بالمجمل ريفي، لذلك يجب الإجابة عن هوية المحيط من مدخل مستقبلي وما ستكون عليه هذه الفراغات وكيفية إدارتها.

الثالثة: التخفيف من الهشاشة Vulnerability وتشمل التحديات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع أسعار

[4] قام الباحث بالاستناد إلى مراجع عدّة للخروج بهذه الاشتراطات المكانية، وقد ورد أغلبها في قائمة مراجع البحث.

المساكن والأراضي وخاصة في المراكز والانتقال للمحيط، وتدني الخدمات في المناطق المشغولة من ذوي الدخل المحدود ومن ثمّ النظر بالحلول المناسبة التي من شأنها إعادة التوازن الاجتماعي والمكاني الجديد.

الرابعة: النوعية والعلاقة بالتنمية المستدامة Sustainability، فلا بد من تحديد كيفية التعامل مع التطور التكنولوجي للسكن والخدمات لجعل المحيط مستداماً. وهذا يقتضي الربط مع التوجهات العالمية، وتبني القياسات والمؤشرات الدلالية ذات الصلة.

الخامسة: سياق استعمالات الأراضي الجديد New Land Use تبني سياسات تطوير المحيط المطلوبة كي لا يقتصر على السكن فقط، وإنّما يحتوي على الفعاليات اللازمة ضمن إطار التشابكات المعاصرة للقطاعات كلّها وثقل وجودها.

السادسة: الحوكمة Governanceوذلك لتطوير المحيط والمدينة وتنظيمها وإدارتهما، في إطار ينتقل فيه المحيط ببعده المكاني إلى محيط يقوم بدور المُصدر أو الداعم للمدينة الأساسية.

ولكن هل يمكن طرح هذه الإشكاليات والإجابة عنها في حالة دمشق ومحيطها؟ وهل يمكن التحدث عن "دمشق الميتروبول"؟ وخاصة بعد الضرر الذي أصاب نسيجها العمراني خلال مرحلة الأزمة؟ وهذا ما سيناقش في الفقرة اللاحقة .

7. دمشق الميتروبول والسياق العمراني الجديد

تناولت مجموعة من الدراسات قضية دمشق ومحيطها وكيفية الترابط الصحيح لأراضيها الواقعة بين محافظتي دمشق وريف دمشق [14]. واستناداً إلى دراسة التخطيط الإقليمي لريف دمشق عام 2011 [15]، تبيّن أنّ هناك مجموعة من القضايا انطلقت من الواقع المكاني لمحافظتي دمشق وريف دمشق وتحدياته، وتطلبت وضع الاستراتيجيات المناسبة لمعالجتها من: تراجع للمنظومة البيئية، والتباين الاجتماعي، والتركز السكاني، وتأخر التنمية الاقتصادية ارتباطاً بضعف في منظومة النقل العام، والزيادة في التطور والتوسع العمراني المنظم والمخالف، فضلاً عن غياب الحوكمة في الإدارة الفاعلة للأراضي. واقترحت الدراسة الإقليمية السابقة التقسيم المكاني لدمشق الكبرى المبيّن في الشكل (1)، حسب التسلسل المكاني الآتي:

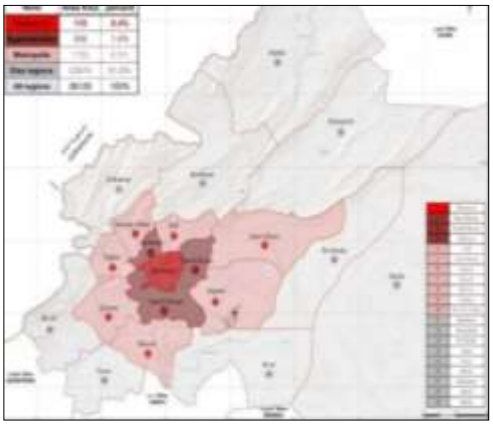

الشكل (1): التقسيم المكاني لمتروبول دمشق– دمشق الكبرى

المصدر: الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية – مديرية تخطيط المدن والضواحي – دمشق 2011

– مدينة دمشق: وتتمثل بمحافظة دمشق ضمن حدودها الإدارية الحالية.

– منطقة الضواحي وهي منطقة التكتل العمراني Agglomeration: وتتمثل بالنطاق المحيط بمدينة دمشق، وحدّد على أساس الامتدادات العمرانية والاتصالات الفيزيائية التي تشكل استمرارية للمكون

العمراني بدءاً من الحدود الإدارية لدمشق. وتعتمد على المعيار العالمي الذي يحدد مسافة 200م [13] من استمرارية عمرانية محيطية دون وجود أي محدد يفصل العمران عن جواره. وضمت هذه المنطقة دوما من الشرق وصولاً إلى السبينة جنوباً وضاحية قدسيا في الشمال الغربي. ويضم هذا التجمع المكاني نحو 3 ملايين نسمة (بما فيها دمشق).

– منطقة النفوذ الميتروبولية لدمشق Metropole: وتتضمن المساحات الواقعة خارج منطقة الامتداد العمراني الفيزيائي أو الضواحي، ولكنها تقع ضمن النفوذ المباشر لمدينة دمشق وديناميكيتها. واعتمدت في تحديدها اعتماداً رئيساً على مدى الاتصال بدمشق والهجرة اليومية إليها، وفرص العمل فيها. تشكل هذه المنظومة التراتبية واقعاً مكانياً متجانساً يسمى ميتروبول دمشق، ويحتوي على 4 ملايين نسمة. وتمتد إلى الضمير شرقاً والكسوة جنوباً وقطنا في الجنوب الغربي والديماس في الشمال الغربي، وصولاً إلى التل في الشمال.

إن التسلسل السابق (المدينة والتكتل العمراني والميتروبول ضمن مجاله العمراني)، يشكل ورقة علمية ومنهجية ومرجعية يمكن الاعتماد عليها لإجراء الدراسات اللازمة للحلول المكانية، كما يمكن الإفادة منها في وضع التصورات لإدارة الأراضي بين المحافظتين وتعزيز المقارنات العالمية لاتجاهات التطوير والدخول في التنافسية مع المدن الميتوبوليتانية العالمية. إذ يمكن مقارنته بالمدن الميتروبولية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط والمتوسطية التي توازي حجم ميتروبول دمشق، مثل: الجزائر، وأثينا، وأنقرة، والاسكندرية. ولكنها تظل أقل من المدن الميتروبولية الكبرى وهي القاهرة (17 مليوناً) واستنبول (11 مليوناً) وكل من بغداد والرياض (6 ملايين). فضلاً عن مدن ميتروبوليتانية ثانوية أخرى من الممكن أن تشكل منافسة بسبب قوة الجذب والاستثمارات فيها مثل: بيروت، وعمان. وبالنظر إلى التحديات الجديدة ومنعكسات الأزمة الحالية والضرر الذي لحق بمساحات واسعة بالأراضي الواقعة ضمن الإطار المكاني لدمشق ومحيطها، يظهر التسلسل المكاني أهميته في رصد هذا الأضرار التي تركزت بشكل رئيسي في محيط التكتل العمراني. ويظهر الشكل 2 هذه الأضرار التي بلغت نحو 20% من مجمل المساحة المبنية وتستدعي تبني التوجهات المناسبة للتعافي وإعادة الإعمار، ويمكن رصدها بالإفادة من التسلسل المكاني على:

- مستوى التجمعات العمرانية نفسها؛ (بلغت نسبة الأضرار في النسيج العمراني لمدينة داريا نحو 60% من المساحة العمرانية للمدينة).
- بين مناطق التقسيم، المدينة والتكتل العمراني والمجال العمراني أو الميتروبول؛ (إذ سجلت نسبة الأضرار 17% ضمن حدود دمشق المركزية، ونحو 50% ضمن منطقة التكتل العمراني) .
- بين القطاعات الاختصاصية (مثل النقل والزراعة والمياه...)، وذلك ضمن الاستمرارية المكانية الكاملة لدمشق الكبرى.

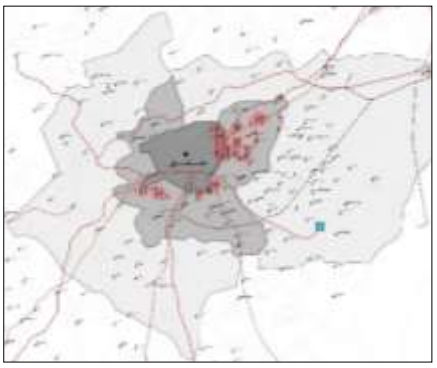

الشكل (2): تركز الأضرار في محيط التكتل العمراني لدمشق الكبرى

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الصور الفضائية عالية الدقة من المصادر المفتوحة 2018.

تظهر ضروريات هذه المنهجية المكانية المطورة، بالترابطات المهمة والأساسية التي تستدعي التنسيق الكامل بين الجهات المعنية في المراحل القادمة وربطه بالمستويات التخطيطية لضمان التوصل إلى الحلول الملائمة لمشكلات الوضع الراهن والتوجهات العمرانية والإقليمية المستقبلية الصحيحة. وعلى الرغم من التحديات المطروحة جميعها وبهدف تحقيق التصور المعمق لميتروبول دمشق بالعلاقات والتبادلات الديناميكية المنشودة، يمكن إسقاط مجموعة الاشتراطات المكانية والعمرانية التي حدّدت في الفقرة 7، على التسلسل المكاني المقترح لدمشق الكبرى والذي تم إظهار أهميته.

ومن ثم تحديد بعض أهم الموجهات التطويرية الخاصة بكل اشتراط للتوصل إلى مدينة الميتروبول ضمن سياقات العولمة والتشكيل العمراني المستقبلي، وذلك بالاعتماد على التجارب العالمية ولاسيّما التي ذكرت في البحث [1] و[11]. وقد وضعت نسب استشرافية للمقارنة على ثلاثة مستويات لإظهار حجم التدخلات المكانية المطلوبة في كل مستوى من التسلسل المكاني المقترح، وذلك حسب الجدول 2.

النتائج والتوصيات:

بيّن البحث أن التزود بالمعنى الحرفي لمفهوم الميتروبول يوجه بالتحدث عن المدن الكبرى التي تصبح من خلال امتداداتها الحضرية أكثر جاذبية وتوسعاً. وجاءت أهم نتائجه بإظهار كيف تحول هذا المفهوم ليشمل متطلبات العولمة وتعقيدات التبادلات والتشابكات التي تنتجها، لتنتقل مدن الميتروبول من بعدها المكاني إلى أقطاب معقدة لصنع القرار على المستوى الوطني، وأحياناً الدولي والعالمي. كما تتمايز هذه المدن كونها تتطلب تجديد الحقيقة العمرانية داخلها وفق مجموعة من الاشتراطات المكانية. ولم تتبعد مدينة دمشق عن هذا السياق، فقد استند إلى دراسات سابقة كانت قد تناولت التقسيم المكاني لها ضمن نطاقات النفوذ الميتروبوليتانية، ليصل البحث إلى حزمة من التوجهات ترسم ملامح السياقات العمرانية المستقبلية والصياغات المكانية لميتروبول دمشق، ولاسيّما في المرحلة القادمة من إعادة الاعمار.

يمكن عدّ هذه التوجهات بمنزلة أداة أولية تتطلب التطوير والتعمق بإضافة القياسات والمؤشرات اللازمة تتيح بناء منظومة عمرانية تنموية متكاملة لدمشق الميتروبول. ولموائمة النتائج السابقة مع منعكسات الأزمة، يوصي البحث بضرورة تبني مؤشرات إضافية للتقسيم المكاني، ولاسّيما مؤشر الأضرار لضمان التوصل إلى الحلول المناسبة للتحديات الحالية، والتوجهات المستقبلية الصحيحة.

وأخيراً يؤكد البحث على ضرورة إعداد أطلس دمشق الكبرى، أو دمشق الميتروبول بهدف التعريف بالمقاربات العلمية المكانية المعاصرة في التشكيل الجديد للأراضي، وفهم تحدياته، وتنمية ديناميكياته التنافسية.

الجدول (2) الاشتراطات والملامح المكانية للسياق العمراني في ميتروبول دمشق (دمشق الكبرى)

الاشتراطات المكانية العمرانية	دمشق المدينة المركزية	التكتل العمراني	المجال العمراني المشكل لمحيط الميتروبول
القيمية والتأكيد على الإرث التاريخي والثقافي: - تأكيد نوعية النماذج العمرانية والفراغات العامة وتنوّعها وعلاقة مركز دمشق بالضواحي وبلداته القديمة والغوطة. - الارتقاء بالأنسجة العمرانية المركزية ومراكز التجمعات العمرانية ذات الأهمية وتحقيق الترابط المطلوب مع االأنسجة الطبيعية المحيطة، والمواقع والاطلالات المكانية المميزة.	ε	ε	ε
هوية المحيط ذات الصيغ التنافسية العالمية: - إعادة ترميم هيكلية المحيط، وإيجاد شبكة عمرانية مترابطة ذات النوعية العالية وتتطلب تقييماً للمخططات التنظيمية والمناطق المتضررة والمخالفة ووضع الحلول بالمعايير والصياغات المعاصرة. - اتباع سياسة الحماية والحفاظ على الغوطة للحدّ من الامتدادات العمرانية ونقلها إلى المحيط الأكبر، مع رفع لكفاءة نوعية الإنتاج الزراعي وتنوعه فبها، بحيث يطور فناً زراعياً وسياحياً على مستوى العالم. وبالتالي فإن الحفاظ على الزراعة يعتبر أولوية اقتصادية وهوية مكانية مميزة.	ε	ε	ε
التخفيف من الهشاشة والتفاوت المكاني والاجتماعي وتعزيز الإمكانيات الاقتصادية: - تطوير مركزيات جديدة تستقطب الفعاليات ذات المشاريع الحيوية والنوعية العالية . - معالجة التفاوت الاجتماعي والارتقاء بالأنسجة السكنية المتدهورة والمتضررة مع التأكيد على ضرورة تأمين الأراضي للتوسعات الجديدة والسرعة في تنفيذ المخططات التنظيمية بالصيغ المناسبة، مع تعزيز أنظمة القروض، والضرائب وتأمين السكن المدعوم والاجتماعي.	ε	ε	ε
النوعية والاستدامة والتخفيف من التلوث: - اعتماد السياسات والتطبيقات العمرانية المرتبطة بالتطور التكنولوجي ومعايير الاستدامة، وخاصة في المحيط بمراكزه العمرانية الثانوية والمناطق المتضررة والعشوائية. - الحماية والحفاظ على المكونات الطبيعية وتعزيز الترابط المكاني لها والتخفيف من مظاهر التلوث.	ε	ε	ε
سياق استعمالات الأراضي الجديد: - تلبية الاحتياجات الحضرية والتنموية، وإعادة توزيعها مع توظيف المناظر الطبيعية وحمايتها، وتأكيد الجذب السياحي للمواقع المميزة . - تحقيق النوعية المطلوبة لوسائل النقل الجماعي والمرور، وتأمين الاتصال مع الأطراف والمناطق العمرانية التي تخدمها، والاعتماد على الإدارة الذكية للشبكات، والبنى التحتية كلّها.	ε	ε	ε
الحوكمة وخلق التضامن المكاني المندمج: - خلق التضامن المكاني في المجالات التطويرية كلّها، وذلك لتحقيق التوازن المطلوب متوافقاً مع المصادر والإمكانيات، واعتماد التشاركية مع المجتمع المحلي كأولوية في إعادة الإعمار والتوزيع التنموي. - الحوكمة في إدارة الأراضي والاعتماد الأكبر على التوزع الإداري واللامركزية التي من شأنها أن تؤدي دوراً في الجذب المكاني وتنميته.	ε	ε	ε

المصدر: إعداد الباحث، وحجم الدوائر يدل على نسبة التدخل المطلوبة وفق الاشتراط والتسلسل المكاني، وقد أعطيت نسب استشرافية على ثلاثة مستويات للمقارنة (محدود، متوسط، عال)

References المراجع

[1] Atlas Auvergne Rhône-Alpes, Nouvel espace régional et dynamiques métropolitaines, Conseil Régional de Rhône-Alpes, tome 1, 2015.

[2] BAUER Géraud, ROUX Jean Michel, La rurbanisation, ou la ville éparpillée, Seuil, 1976.

[3] BRUNET Roger, FERRAS Robert, THERY Hervé (dir.), Les mots de la Géographie, Dictionnaire critique, Montpellier-Paris, GIP/ Reclus-La documentation française, collection "Les Dynamiques du Territoire", 1993, p. 379.

[4] DAVEZIES Laurant, TALLANDRIER Magali, L'émegence des systèmes tarritoriaux productivo-résidentiels, la Documentation française, collection travaux, à paraitre fin 2013.

[5] Europa XXI, European Urban System: Metropolization and Networking, Institute of Geography and Spatial organization, Warszawa, 2009.

[6] INSEE, Recensements de la population, découpage en aires urbaines de 2012, Evolution de l'emploi.

[7] MERLIN P., CHOAY F., Le dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, Paris, 1988 (2ème édition, PUF, Paris, 1996).

[8] Plan Urbanisme Construction Architecture (Puca), Les Annales de la recherche urbaine, N°106, 2010, Mélanges.

[9] Puca, BURGEL Guy, FERRAND Nicolas, Un demi-siècle d'urbanisation dans la région lyonnaise 1962-2010, œuvre de collaboration, Auvergne Rhône-Alpes, 2017.

[10] ROCHEFORT Michel, Des métropoles d'équilibre aux métropoles d'aujourd'hui, Strates 2002.

[11] ROUSSEIR Nicole, MATTEI Marie-Flore, La métropolisation, approches économiques, Compte rendu de la séance 1 du 28 mars 2011.

[12] Schéma directeur de l'Ile de France, La région d'Ile de France, IAU, 2007.

[13] Urban Age, London school of Economics, 2007.

14- عطفة ناتاليا، القراءة المكانية للأراضي في تجربة التخطيط الإقليمي في ريف دمشق، مجلة جامعة البعث، 2011.

15- الدراسة الإقليمية لريف دمشق، تقرير التخطيطي الإقليمي المرحلة الثانية، الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، دمشق، 2011.